التوجيهات الإعرابية في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت٦٧٢هـ)

م.م. خميس عبد الجبار مطلك
المديرية العامة لتربية الأنبار
Khameasbd65gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان آراء ابن مالك النحوية في كتاب (الجامع الصحيح) لأبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، إذ يروى أنَّ ابن مالك عندما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق ، اشتهر بنبوغه وتمكنه من الدراسات اللغوية والنحوية ، فطلب إليه فضلاء المحدّثين والحفاظ أن يوضح لهم مشكلات ألفاظ وروايات وردت في كتاب (الجامع الصحيح) فأجابهم إلى ذلك ووضحها وصححها لهم في كتاب اسماه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) .

ويبين البحث تصدي ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة ، وأنَّه رغب أنْ يسدَّ خللاً رآه في مناهج الذين لم يستقرؤوا الكلام العربي كما يجب ، أو أطرحوا كثيراً من الشواهد النثرية الفصيحة ، فأراد ان يضم اكثرها إلى أبواب كتب النحو ذات المنهج التقليدي المعروف ، فأدرجها في هذا المصنَّف .

Abstract

This study aims to show Ibn malik grammatical ideas in the book AL-Jamea AL-Saheh to Abi Abdullah AL-Bukhari died in 256 H . He narrated that when Ibn Malik migrated from Andulus and stayed in Damascus he became famous and controlling the languages studies – other grammarians asked him to explain the most important problems in AL- Jama'a AL-Saheh . He answered them and clarified it in the book called shawahid AL-Tawdheh wal Tashes for the problems of AL-Jama'a AL-Saheh .

Ibn Malik discussed argumentative problems He wanted to prove that the grammarians didn't use the curcula correctly and they left most of prose investigations He tried to combine these things with grammatical books that adapt the traditional view so he used it in this sector .

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، وأُصلي وأُسلم على رسول الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

فالحديث النبوي العظيم هو المصدر الثاني من أصول السماع ، ولِما له من أهمية عظيمة عند المسلمين فقد كان موضع اهتمام العلماء ، فدرسوه من وجوه عديدة ، ومن هذه الوجوه القضايا النحوية والصرفية والدلالية وغيرها ، مما أثرى المكتبات العربية والإسلامية بالكثير من المؤلفات التي حافظت على لغتنا العربية ، وجعلتها لغة حيَّة إلى يومنا هذا . فمن هذه المؤلفات هو شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، فقد تناول فيه قضايا نحوية كثيرة وتوجيهات إعرابية .

واقتضت طبيعة البحث أنْ ينتظم على مبحثين ، فكان المبحث الأول خاصًا بالأسماء ، والمبحث الثاني خاصًا بالأفعال . واخيرًا فقد بذلت قصارى جهدي لكي أُقدِّم هذا العمل خاليًا من النقص والهنات ، ولكن هيهات ؛ لأنَّ الكمال لله ولكتابه ، وحسبي في ذلك قوله تعالى :(ولوكان من عند غير الله لوجدوا فيه اخلافا كبيرا) وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رَبِّ العالمين ، والصلاة والسلام على معلم البشرية محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول

الأسماء

أولًا : المرفوعات :

- رفع الاسم النكرة بعد الفعل (كان) :

قالت عائشة (رضي الله عنها) في باب المُحَصَّبِ : (إنَّما كان منزلٌ ينزله النبي (صلى الله عليه وسلم)[١].

إنَّ في رفع (منزلٌ) ثلاثة أوجه :

الأول : أنْ تكون (ما) موصولة ، واسم كان ضمير يعود على المحصَّب ، فإنَّ هذا الكلام مسبوق بكلام ذُكِرَ فيه المُحَصَّبُ ، والتقدير : إنَّ الذي كانه المحصبَ منزلٌ ينزله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم حذف اسم (كان) لأنَّه ضمير متصل ، كما يحذف المفعول به إذا كان ضميرًا متصلًا ويستغني بنيته ، كقولك : زيد ضرب عمرو ، تريد : ضربه عمرو[٢] . وكما يُحذف الضمير المتصل الذي هو خبر لـ (كان) ، قال الشاعر :

فَأَطْعَمَنَا مِنْ لَحْمِها وسَنَامِها شَوَاءً ، وخيرُ الخيرِ ما كان عاجلُهُ[٣] .

أراد : وخيرُ الخيرِ الذي كانَهُ عاجِلُهُ[٤] .

والذي يبدو لي أنَّ (منزلٌ) على هذا الوجه هو خبر (إنَّ) ، وكان وأسمها وخبرها المحذوفين صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

الثاني : أنْ تكون (ما) كافة ، ويكون (منزل) اسم (كان) ، وخبرها ضمير عائد على (المحصَّب) فحذف الضمير ، واكتفى بنيّته على نحو ما تقرر في الوجه الأول ، لكن في الوجه الأول تعريف اسم وخبر (كان) ، وفي هذا

الوجه تعريف خبرها وتنكير اسمها ، إلا أنَّه نكرة مخصصة بصفتها مما سوغ الابتداء بالنكرة ؛ لان الصفة تقرب النكرة من المعرفة(٥) .

الثالث : أنْ يكون (منزلٌ) منصوبًا في اللفظ ، إلا أنَّه كُتِبَ بلا ألفٍ على لغة ربيعة(٦) ، فإنَّهم يقفون على المنصوب المنوَّن بالسكون وحذف التنوين بلا بدل كما يفعل أكثر العرب في الوقف على المرفوع والمجرور ، وإنَّما كُتِبَ المنوَّن المنصوب بالألف ؛ لأنَّ تنوينه يبدل في الوقف ألفاً ، فمن لم يقف على المنوّن المنصوب بألف استغنى عنها في الخط ؛ لأنَّها على لغته ساقطة وصلًا ووقفًا(٧) .

ويميل الباحث إلى التوجيه الأول لمطابقته أصول المبتدأ والخبر ، فالأكثر في اللغة العربية أنْ يأتي المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، ثم يأتي بعد ذلك المبتدأ والخبر معرفتين ، وهذا ما جاء في التوجيه الأول ، أمّا في التوجيه الثاني فقد جاء الخبر معرفة والمبتدأ نكرة ـ وأنْ كان نكرة مخصصة - ، وهذا الوجه إنْ جاز ففيه ضعف .

ثانيًا : المنصوبات :

١- العدد (ثماني) المنصوب بلا تنوين :

قال أبو برزة (رضي الله عنه) : غزوت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ... سبعَ غزوات أو ثماني)(٨).

إنَّ الاجود في كلام العرب أنْ يقال : سبعَ غزوات أو ثمانيًا ، بالتنوين ؛ لأنَّ لفظ (ثمان) ، - وإنْ كان كلفظ (جوارٍ) ، في أنَّ ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيها ياء - ، فهو يخالفه في أنَّ (جواري) جمع و (وثمانيا) ليس بجمع ، واللفظ بهما في الرفع والجر سواء ، أما في حالة النصب فيفترق لفظ (ثمان) ولفظ (جوارٍ) فإنَّك تقول : رأيت جواريَ ثمانيًا ، فتترك تنوين (جواري) لأنه غير منصرف – وقد استغنى عن تنوين العوض بإكمال لفظه – وتنوَّن (ثمانيًا) ؛ لأنَّه منصرف . ومع هذا ففي قوله (أو ثماني) ، بلا تنوين ثلاثة أوجه :

الأول : (وهو أجودها) أنْ يكون على نيَّة حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على ما كان عليه قبل الحذف ، والتقدير : سبع غزواتٍ أو ثماني غزوات(٩) ، وإنما حَسُنَ الحذف لدلالة ما تقدم عليه ، وهو كثير وله نظائر عدة ، منها قوله تعالى : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)(١٠) ، والأصل : والحافظات فروجهن ، والذاكرات الله كثيرًا(١١) .

والذي يبدو لي أنَّ ابن مالك عندما أستدل بهذه الآية الكريمة على نية أنَّ لفظة فروجهم كانت مضافة إلى الحافظين ، والتقدير : والحافظي فروجهم ، والحافظات فروجِهِنَّ ، وذلك قبل إعمال أسم الفاعل .

الثاني : أنْ تكون الاضافة غير مقصودة ، وترك تنوين (ثماني) لمشابهته (جواري) لفظًا ومعنى . أمّا اللفظ فظاهر ، وأمّا المعنى فلأنَّ (ثمانيًا) – وإنْ لم يكن له واحد من لفظه – فإنَّ مدلوله جمع ، وقد عُدَّ مجرد الشبه اللفظي في (سراويل) الذي أجري مجرى (سرابيل) ، وحكى سيبويه أنَّه ورد في الشعر غير مصروف كقول ابن ميادة :

يَحْدُو ثماني مولعًا بلقاحِها *** حتى هَمَمْنَ بزيغة الأرتاج(١٢)(١٣)

الثالث : أنْ يكون اللفظ (ثماني) بالنصب والتنوين ، إلا أنَّه كتب على لغة بني ربيعة ، فإنَّهم يقفون على المنوَّن المنصوب بالسكون ، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى ألف ؛ لأنَّ مَنْ أثبتها في الكتابة لم يراعِ إلّا جانب الوقف ، فإذا كان يحذفها في الوقف كما يحذفها في الوصل لزمه أنْ يحذفها خطًا[١٤] .

ولعل الباحث يميل إلى الوجه الأول ، إذْ أنَّ حذف المضاف وإقامة مضاف إليه مقامه أو العكس باب واسع في اللغة العربية ، وفيه شواهد كثيرة من القرآن الكريم ، ومما قالته العرب في نظمها ونثرها .

٢- النصب بين (المفعولية / الحالية)

قالت السيدة عائشة (رضي الله عنها) : (كان يصلي جالسًا ، فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي من قراءته نحوًا من ثلاثين أو أربعين آية)[١٥] ، وفي رواية أخرى برفع (نحوٌ)[١٦] .

إنَّ رواية الرفع لا إشكال فيها ، إذ يكون (نحوٌ) فاعل ، وإنَّما الإشكال في رواية النصب ، وفيها وجهان :

الوجه الأول : النصب على المفعولية ، وناصبة المصدر المضاف إلى فاعله ، على أنْ تكون (مِنْ) زائدة ، والتقدير : فإذا بقي قراءته نحوًا .

ف (قراءتُهُ) فاعل (بقي) وهو مصدر مضاف إلى فاعله ناصب (نحوًا)[١٧] .

وزيادة (من) على هذا الوجه لا يراها سيبويه ؛ لأنَّه يشترط في زيادتها شرطين[١٨] :

أحدهما : أنْ يتقدمها نهي أو نفي أو استفهام .

والآخر : أنْ يكون المجرور بها نكرة .

أما الاخفش فلا يشترط ذلك[١٩] ؛ وبقول الأخفش قال ابن مالك بزيادتها دون الشرطين ، لثبوت ذلك في النثر والنظم ، واستشهد على ذلك من النثر بقوله تعالى : (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) [٢٠] ، وبقوله تعالى : (وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) [٢١][٢٢] .

ومن ثبوت ذلك نظمًا قولُ عمر بن أبي ربيعة :

وَيَنْمِي لها حُبُّها عِنْدَنا *** فما قالَ مِنْ كاشِحٍ لم يَضُر[٢٣][٢٤]

الوجه الثاني : أنْ تجعل (من قراءته) صفةً لفاعل (بقي) قامت مقامه لفظًا ونوي ثبوته ، وتجعل (نحوًا) منصوبًا على الحال ، والتقدير : فإذا بقي باقٍ من قراءته نحوًا ، من كذا ، وهذا الحذف يكثر قبل (من) لدلالتها على التبعيض ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ) [٢٥] ، أي : ولقد جاءك جاءٍ من نبأ المرسلين ، وتقدير الفاعل المحذوف باسم فاعل الفعل أولى من تقدير غيره لدلالة الفعل عليه معنى ولفظًا ، كـ (بقي باقٍ ، وجاء جاءٍ) وهكذا[٢٦] .

ولعل الباحث يميل إلى الوجه الأول ؛ لأنَّ زيادة (من) يُشترط لها شرطان ، وهذا ما صرح به سيبويه[٢٧] ، أمّا ما ذهب إليه الأخفش وما قال به ابن مالك فهو ليس محل اتفاق بين النحاة .

ثالثًا : المجرورات :

- حذف المضاف إليه :

قال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) : (أوحي إليَّ أنَّكم تفتنون في قبوركم مثلَ أو قريبًا من فتنة الدجال)[٢٨] .

وأصل الحديث : مثلَ فتنة الدجال أو قريبًا من فتنة الدجال ، فحذف المضاف إليه (فتنة الدجال) ، وترك (مثلَ) على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف ؛ وإنَّما جاز الحذف للدلالة ما بعد المحذوف عليه ، وصلحَ للدلالة من أجل مماثلته له لفظًا ومعنًى ، والمعتاد في صحة هذا الحذف أنْ يكون مع إضافتين ، كقول الشاعر :

أمام وخلفَ المرءِ من لَطْفِ رَبِّهِ *** كوالى تَزْوي عَنْه ما هو يَحْذُرُ[٢٩] .

ومن وروده بإضافة واحدة – كالوارد في الحديث – قول الراجز :

مَهْ عاذلي فهائمًا لَنْ أَبْرَحَا *** بمثلِ أو أحسنَ من شَمْسِ الضُحَى[٣٠] .

أراد بمثلِ شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى[٣١] .

وهناك رواية أخرى للحديث وهي نصب (قريبَ) بلا تنوين[٣٢] ، والوجه فيها حذفُ المضاف إلى (قريب) ، وبقاء المضاف على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف ، والتقدير : تفتنون مثل فتنة الدجال أو قريب الشَبْهِ من فتنة الدجال ، وهذا الحذف في المتأخر لدلالة المتقدم عليه قليل[٣٣] .

رابعًا : الأسماء بين الرفع والنصب :

المسألة الأولى :

سُئِلَ بعض الصحابة : كم اعتمر النبي (صلى الله عليه وسلم) ، فقال : أربع برفع (أربع) في بعض النسخ وفي بعضها بالنصب[٣٤] ، إنَّ الأكثر في جواب الاستفهام بأسمائه يكون مطابقًا اللفظ والمعنى ، وقد يكتفي بالمعنى في الكلام الفصيح ، فمن مطابقته اللفظ والمعنى قوله تعالى :(قال فمن ربكما يا موسى قال ربنا الذي اعطى)[٣٥] ، ومن الاكتفاء بالمعنى قوله (عليه الصلاة والسلام) : (أربعين يومًا) حين قيل له : (ما لُبْثُهُ في الأرض)[٣٦] ، فأضمر (يلبث) ، ونصب به (أربعين) ، ولو قصد تكميل المطابقة لقيل (أربعون يومًا)[٣٧] بالرفع ؛ لأن الاسم المستفهم به في موضع رفع وعلى ضوء هذا فإنَّ (أربع) يجوز فيها الرفع والنصب بعد السؤال عن الاعتمار ، إلا أنَّ النصب أقيس ، واكثر نظائر[٣٨] .

ويجوز أنْ يكون كُتِبَ على لغة ربيعة ، وهو في اللفظ منصوب ، كما تقدم في أحد الأوجه التي قيلت في : (إنَّما كان منزلٌ) السابق ذكره[٣٩] . ويجوز أنْ يكون المكتوب بلا ألف منصوبًا غير منوَّن ، على نيَّة الإضافة ، كأنَّه قال : أربع عُمَر ، فحذف المضاف إليه وترك المضاف على ما كان عليه من حذف التنوين ، يُستدل على قصد الإضافة ، كما ورد ذلك في قراءة ابن محيص (لا خوفٌ عليهم)[٤٠] ، بضم الفاء دون تنوين على تقدير : لا خوفُ شيءٍ عليهم[٤١] .

المسألة الثانية :

قال النبي (صلى الله عليه وسلم) في حديث الدجال : وإنَّ بين عينيه مكتوبٌ كافرٌ) وفي نسخة اخرى : (مكتوبًا كافرٌ)[٤٢] .

ورد في هذا الحديث – بروايتيه – (مكتوبٌ كافرٌ) ومرة (مكتوبًا كافرًا) . فَرَفْعُ (مكتوب) يكون بأنْ نجعل اسم (إنَّ) محذوفًا ، وما بعد ذلك جملة اسمية في موضع رفع خبرًا لـ (إنَّ) ثم إنَّ الاسم المحذوف يكون إما ضمير الشأن وإما ضميرًا عائدًا على الدجال[٤٣] . ونظيره - إنْ كان الضمير المحذوف ضمير الشأن - قول النبي (صلى الله عليه وسلم) في بعض الروايات : (وإنَّ لنفسك حقٌّ)[٤٤] ، وقوله (صلى الله عليه وسلم) بنقل من يوثق بنقله : (إنَّ مِنْ أشدَّ الناس عذابًا يوم القيامة المصورون)[٤٥] .

وإنْ كان الضمير المحذوف ضمير الدجال فنظيره قول الشاعر :

فلو كنتَ ضبيًا عرفتَ قرابتي *** ولكنَّ زنجي عظيمُ المشافرِ[٤٦] .

أراد : ولكنَّك زنجي[٤٧] .

ومَنْ روى (مكتوبًا) بالتنوين والنصب فيحتمل أوَّلا : أنْ يكون أسمُ (إنَّ) محذوفًا على ما تقرر في رواية الرفع ، و (كافرٌ) مبتدأ ، وخبره (بين عينيه) ، و (مكتوبًا) حال .

ثانيًا : أنْ يكون (مكتوبًا) اسمَ إنَّ ، و (بين عينيه) خبرَها ، و (كافر) خبرَ مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو كافرٌ[٤٨] .

خامسًا : الأسماء المبينة :

- اسم الإشارة (هذا) بين الندائية والظرفية والمصدرية

قال النبي (عليه الصلاة والسلام) : (فقال له الذئبُ : هذا استنقذتَها مني ، فمن لها يومَ السبع يومَ لا راعي لها غيري)[٤٩] .

يرى ابن مالك أنَّ اسم الإشارة (هذا) له ثلاثة أوجه[٥٠] :

الوجه الأول : أنْ يكون منادى محذوفًا منه حرف النداء ، وهو مما منعه البصريون[٥١] ، وأجازه الكوفيون[٥٢] ، وإجازته أصحُّ ؛ لثبوتها في الكلام الفصيح ، كقول ذي الرمَّة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي *** بمثلك هذا لوعة وغرام[٥٣] .

الوجه الثاني : أنْ يكون (هذا) في موضع نصب على الظرفية مشارًا به إلى اليوم، والأصل :هذا اليوم استنقذتَها مني.

الوجه الثالث : أنْ يكون (هذا) في موضع نصب على المصدرية ، والأصل : هذا الاستنقاذ استنقذتها مني.

ويميل الباحث إلى الوجه الأول ؛ لأنَّ جواز حذف حرف النداء ثابت في الكلام العربي الفصيح .

المبحث الثاني
الأفعال

أولًا : الفعل بين الرفع والنصب والجزم :

قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : (لا يبولَنَّ احدُكم في الماءِ الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه)[٥٤] .

ذهب ابن مالك إلى القول : إنَّ (يغتسل) فيه ثلاثة أوجه :

الأول : الجزم عطفًا على موضع (يبولنَّ) ؛ لأنَّه مجزوم بـ (لا) الناهية الجازمة ، ولكنَّه بني على الفتح لتوكيده بنون التوكيد الثقيلة[٥٥] .

الثاني : الرفع على تقدير : (ثم هو يغتسل فيه) ، أي : على الاستئناف[٥٦] .

الثالث : النصب على إضمار (أنْ) ، وإعطاء (ثم) حكم (واو) الجمع[٥٧] ، وهذا ما جوّزه ابن مالك ، موافقا قول الكوفيين ، ولم يثبت البصريون له حكمًا لندرته .

ونظير (ثم يغتسل) في جواز الأوجه الثلاثة قوله تعالى : (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ) [٥٨] ، فإنَّه قرئ بجزم (يدركه) ورفعه ونصبه[٥٩] ، والجزم هو القراءة المشهورة ، والذي قرأ بها السبعة[٦٠] . ويرى الدكتور محمد الساطوري أنَّ الرفع والجزم لا خلاف فيه ، وإنَّما الخلاف في وجه النصب ، ويضيف الدكتور الساطوري : (ولعل هذا المذهب يوسّع استعمال الأدوات غير أنَّ هذا الاستعمال مُستهجن عند البصريين في القرآن الكريم ، وأنَّ لكل رواية حكمًا يتعلق به من وجهة نظر فقهية[٦١] .

ثانيًا : الفعل بين النصب والجزم :

قال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) : (قوموا فلأُصلِ لكم)[٦٢] ، بحذف الياء وبثبوتها مفتوحةً وساكنة .

ووجه ابن مالك هذه الروايات الثلاثة بأربعة توجيهات :

الرواية الأولى : (رواية حذف الياء) ، وفيها أنْ تكون اللامُ لام أمرٍ ، والأصل فيها الكسر ، ويجوز فتحها على لغة سُليم ، وتسكينها بعد الفاء والواو و (ثم) على لغة قريش ، وحذف الياء علامة للجزم .

الرواية الثانية : (رواية ثبوت الياء مفتوحةً) ، وفيها أنْ تكون اللامُ لامَ (كي) ، والفعل بعدها منصوبًا بـ (أنْ) مضمرة ، و (أنْ) والفعل في تأويل مصدر مجرور ، اللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : قوموا فقيامكم لأُصليَ لكم .

الرواية الثالثة : (رواية ثبوت الياء ساكنة) ، تحتمل هذه الرواية وجهين :

أحدهما : أنْ تكون اللامُ لامَ (كي) ، وسُكِّنت الياء تخفيفًا ، وتسكينها لغة مشهورة[٦٣] ، ومنه قراءة الحسن : (وذروا ما بقِيْ مِنْ الرِّبا)[٦٤] ، وقراءة الأعمش : (فنسيْ ولم نجد له عزمًا)[٦٥]

والآخر : أنْ تكون الامُ لامَ (أمر) ، وثبتتْ الياء في الجزم إجراءً للمعتل مجرى الصحيح ، كقراءة ابن كثير : (إنَّهُ مَنْ يتقي ويصبر)[٦٦][٦٧] .

ثالثًا : الفعل المضارع المجزوم :

- ثبوت (الالف) في الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم .

قال أبو جهل لأبي صفوان : (متى يراك الناس قد تخلَّفت ، وأنت سيد أهل الوادي ، تخلَّفوا معك)[٦٨] .

تضمن هذا الكلام ثبوت ألف (يراك) بعد متى الشرطية ، وكان حقُّها أنْ تحذف ، فيقال : متى يرك ، كما قال تعالى : (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا) [٦٩] . وفي ثبوت هذه الألف أربعة أوجه :

الأول : أنْ يكون مضارع (راء) بمعنى : (رأى) ، ومضارعه (يراءُ) مجزم فصار (يَرَأْ) ، ثم أُبدلتْ همزته ألفًا ، فثبتت في موضع الجزم ، كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها[٧٠] .

قال أبو الفضل الرياشي : (وقوم من العرب يؤخرون الهمزة في رأى ونأى فيقولون : راءَ ، وناءَ يا هذا)[٧١].

الثاني : أنْ تكون (متى) شُبِّهتْ بـ (إذا) فأُهملت ، كما شُبِّهتْ (إذا) بـ (متى) فأعملت ، كقول النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) لعلي وفاطمة (رضي الله عنهما) : (إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين ، وتسبحا ثلاثًا وثلاثين ، وتحمدا ثلاثًا وثلاثين)[٧٢] ، وهذا في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ، ومنه قول الشاعر :

وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فارجُ الغنى ... وإلى الذي يُعطِي الرغائبَ فارْغَب[٧٣]

ومن تشبيه (متى) بـ (إذا) في الإهمال قول السيدة عائشة (رضي الله عنها) : (إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيف ، وإنَّه متى يقومُ مقامَكَ لا يُسمِعُ الناس ...)[٧٤][٧٥] .

الثالث : أنْ يكون أجرى المعتل مجرى الصحيح ، فأثبت الألف واكتفي بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منويًا في الرفع ، ونضير هذا قول الشاعر :

وتَضْحَكُ مني شيخةٌ عبشميةٌ ... كأن لم ترى قبلي اسيرًا يمانيا[٧٦]

وقول الشاعر :

إذا العجوزُ غضبتْ فطلّقْ ... ولا ترضاها ولا تملّق[٧٧]

واكثر ما يجري المعتل مجرى الصحيح فيما آخره (ياءٌ) أو (واو) ، كقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في احدى الروايتين : (مُروا أبا بكرٍ فليصلي بالناس)[٧٨] . ومن مجيئه فيما آخره (واو) قول الشاعر :

هجوت زيّان ثم جئت معتذرًا ... ومن هَجْوِ زيّان لم تهجو ولم تدعِ[٧٩][٨٠] .

الرابع : أنْ يكون من باب الاشباع ، فتكون الألف متولدة عن اشباع حركة الراء بعد سقوط الألف الأصلية عند الجزم[٨١] ، وإشباع الحركات الثلاث وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها لغة معروفة[٨٢] ، ومن ذلك قراءة أبي جعفر : (سواءٌ عليهم آستغفرت لهم)[٨٣] ، بمد الهمزة ، والأصل (استغفرت) بهمزة وصل ، ثم دخلت همزة الاستفهام فصار : (أ استغفرت) بالقطع والفتح والقصر ، وسقطت همزة الوصل سقوطًا لا تقدير معه كما يُفعل بها بعد (واو) العطف و (فائه)، وأُشبِعَتْ فتحة همزة الاستفهام فتولّدت بعدها ألف[٨٤].

رابعًا : إسناد الفعل إلى الضمير بوجود الفاعل الظاهر :

قالت السيدة عائشة (رضي الله عنها) : (كنَّ نساء المؤمنات يشهدنَّ مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاة الفجر)[٨٥] .

إنَّ اللغة المشهورة تجريد الفعل من علامةِ تثنية وجمع عند تقديمه على ما هو مسند إليه ، استغناءً بما في المسند إليه من العلامات ، نحو : حضر أخواك ، وانطلق عبيدُك ، وتبعهم إماؤك ، إلا أنَّ من العرب[٨٦] مَنْ يلحقها بالفعل مع تقدُّمه ويسمون هذه اللغة : (لغة أكلوني البراغيث) ، فيقال : حضرا أخواك ، وانطلقوا عبيدك ، وتبعنَهم إماؤك[٨٧] ، والسبب في هذا الاستعمال :

١- أنَّ الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية أو جمع كـ (مَنْ) الموصولة ، فإذا قصدتَ تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد ، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما ، وجروده عند قصد الأفراد ، فرفعوا اللبس ، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ؛ ليجري الكلام على سنن واحد[٨٨] .

٢- حرصهم على البيان وتوكيد المعنى ، إذ كانوا يسمون بالتثنية والجمع ، نحو : فلسطين وقنَّسرين وحمدان وسلمان ، مما يشبه لفظُه لفظ المثنى والجمع ، فهذا ونحوه دعاهم إلى تقديم العلامة .

وعلى هذه اللغة قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : (يتعاقبون فيكم ملائكة)[٨٩] ، وقول السيدة عائشة (رضي الله عنها) الذي نحن بصدده ، وقول الشاعر :

نَصرُوك قومي فاعتززْتَ بنصرِهم *** ولو أنَّهم خذلُوكَ كنتَ ذليلا[٩٠]

وقول الشاعر :

وأينَ الغواني الشَّيْبُ لاح بمفرقي *** فاعرضْنَ عنِّي بالخدودِ النواضِرِ[٩١][٩٢] .

ويرى الباحث أنَّ هذه اللغة هي لغة واسعة الاستعمال بدليل اجماع النحاة على جعلها لغة قوم مخصوصين من العرب فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدِّقهم في غيره .

الخاتمة

الحمد لله أوَّلًا وآخرًا ، والصلاة والسلام على مَنْ بُعِثَ هاديًا للبشر سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فبعد إكمال هذه الوقفات النحوية في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح آن لي أنْ أُدوِّن أهم ما توصلت إليه في هذا البحث من نتائج وعلى النحو الآتي :

إنَّ من القبائل العربية (أعني بني ربيعة) يقفون على المنصوب المنوَّن بالسكون ، وحذف التنوين بلا بدل .

وردت في بعض الأحاديث الشريفة حذف المضاف إليه مع إبقاء المضاف على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف . إنَّ من العرب من يعامل (متى) معاملة (إذا) في عدم الجزم ، و (إذا) معاملة (متى) في الجزم .

تكلَّمت السيدة عائشة (رضي الله عنها) بلغة بني الحارث ، وهي لغة (أكلوني البراغيث).

الهوامش

(١) صحيح البخاري : ٢١١/٢ .
(٢) ينظر : شواهد التوضيح : ٨٦ .
(٣) قائل البيت مجهول ؛ ينظر : معجم شواهد العربية : ٢٨٨/١ .
(٤) ينظر : شواهد التوضيح : ٨٦ .
(٥) ينظر : شواهد الايضاح : ٨٨ .
(٦) ذكر ابن جني هذه اللغة في الخصائص : ٩٧/٢ .
(٧) ينظر : شواهد الإيضاح : ٨٩ .
(٨) صحيح البخاري : ٧٨/٢ .
(٩) ينظر : شواهد التوضيح : ١٠١ .
(١٠) الأحزاب : ٣٥ .
(١١) ينظر : شواهد التوضيح : ١٠٢ .
(١٢) شعر ابن ميادة : ٩١ . وينظر : معجم شواهد العربية : ٧٩/١ .
(١٣) ينظر : الكتاب : ٢٣١/٣ .
(١٤) ينظر : شواهد التوضيح : ١٠٢ .
(١٥) صحيح البخاري : ٥٨/٢ .
(١٦) المصدر السابق نفسه : ٥٨/٢ .
(١٧) ينظر : شواهد التوضيح : ١٨٦ .
(١٨) ينظر : الكتاب : ٣٨/١ ؛ ٢٢٥/٤ ؛ والجنى الداني : ٣٢١ ، ٣٢٢ .
(١٩) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٣٨ .
(٢٠) الكهف : ٣١ ؛ والحج : ٢٣ ؛ وفاطر : ٣٣ .
(٢١) الاحقاف : ٣١ .
(٢٢) ينظر : شواهد التوضيح : ١٨٦ .
(٢٣) ديوانه : ١٧٥ ؛ ومعجم شواهد العربية : ١٣٦/١ .
(٢٤) ينظر : شواهد التوضيح : ١٨٧ .
(٢٥) الأنعام : ٣٤ .
(٢٦) ينظر : شواهد التوضيح : ١٨٨ .
(٢٧) ينظر : الكتاب : ٣٨/١ ؛ ٢٢٥/٤ .
(٢٨) صحيح البخاري : ٢ / ١٢ ، ٤٥ .
(٢٩) قائل البيت مجهول ، ينظر : معجم شواهد العربية : ١٥٤/١ .
(٣٠) قائل الرجز مجهول ، ينظر : شرح الأشموني : ٢٣٤/١ ؛ ومعجم شواهد العربية : ٤٥٧/٢ .

(٣١) ينظر : شواهد التوضيح : ١٦٢ .
(٣٢) صحيح البخاري : ١٢/٢ .
(٣٣) ينظر : شواهد التوضيح : ١٦٣ .
(٣٤) صحيح البخاري : ٣/٣ .
(٣٥) طه : ٤٩ ، ٥٠ .
(٣٦) المسند : ١٨١/٤ .
(٣٧) رواية الرفع في سنن أبي داوود : ٤٣١/٢ .
(٣٨) شواهد التوضيح : ٩١ .
(٣٩) ينظر : الصفحة (٢) من هذا البحث .
(٤٠) البقرة : ٣٨ ؛ وينظر : إتحاف فضلاء البشر : ١٣٤ .
(٤١) ينظر : شواهد التوضيح : ٩١ .
(٤٢) صحيح البخاري : ٧٦/٩ .
(٤٣) ينظر : شواهد التوضيح : ٢٠٥ .
(٤٤) صحيح البخاري : ٦٥/٢ .
(٤٥) سنن النسائي : ١٩١/٨ ؛ وينظر : صحيح مسلم : ١٦٧٠/٣ .
(٤٦) ديوان الفرزدق : ٤٨١/٢ ؛ وينظر : معجم شواهد العربية : ١٧٧/١ .
(٤٧) ينظر : شواهد التوضيح : ٢٠٦ .
(٤٨) ينظر : المصدر السابق نفسه : ٢٠٦ .
(٤٩) صحيح البخاري : ٤/ ٢١٢ .
(٥٠) شواهد التوضيح : ٢٦٦ ، ٢٦٧ .
(٥١) ينظر : الكتّاب : ٢٣٠/٢ ؛ المقتضب : ٢٥٨/٤ .
(٥٢) نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى قومٍ من الكوفيين ، ينظر : شرح المفصل : ١٦/٢ .
(٥٣) ديوان ذي الرمّة : ١٥٩٢/٣ ؛ ومعجم شواهد العربية : ٣٤٢/١ .
(٥٤) صحيح البخاري : ٦٦/١ .
(٥٥) ينظر : مغني اللبيب : ٢٣٣/١ .
(٥٦) ينظر : المصدر السابق نفسه : ٢٣٣/١ .
(٥٧) ينظر : البحر المحيط : ٢٤٩/٤ ؛ وشرح التصريح : ٤٠٩/٢ .
(٥٨) النساء : ١٠٠ .
(٥٩) ينظر : المحتسب : ١٩٥/١ .
(٦٠) ينظر : شواهد التوضيح : ٢٢٠ ، ولم أعثر عليها في كتب السبعة .
(٦١) اختلاف لفظ الجامع الصحيح للبخاري (اطروحة دكتوراه) : ٩٤ .
(٦٢) صحيح البخاري : ١٠١/١ .
(٦٣) ذكرها ابن جني في الخصائص : ٨٩/١ ، ولم ينسبها إلى قوم ، وجاء في حاشيته (هي لغة بعض بني أسد وقيس)
(٦٤) البقرة : ٢٧٨ ؛ وينظر : المحتسب : ١٤١/١ .

(٦٥) طه : ١١٥ ؛ وينظر : المحتسب : ٥٩/٢ .
(٦٦) يوسف : ٩٠ ؛ وينظر : حجة القراءات : ٣٦٤ .
(٦٧) ينظر : شواهد التوضيح : ٢٤٤ .
(٦٨) صحيح البخاري : ٩١/٥ .
(٦٩) الكهف : ٣٩ .
(٧٠) ينظر : شواهد التوضيح : ٧١ .
(٧١) نوادر أبي زيد : ٤٠ .
(٧٢) صحيح البخاري : ٢٤/٥ .
(٧٣) ديوان النمر بن تولب : ٤٤ ، وينظر : الجنى الداني : ٣٦٠ .
(٧٤) صحيح البخاري : ١٧٣/١ .
(٧٥) ينظر : شواهد التوضيح : ٧٢ .
(٧٦) معجم شواهد العربية : ٤٢٣/١ ؛ والبيت للشاعر عبد يغوث بين وقاص الحارثي .
(٧٧) ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٩ ؛ ومعجم شواهد العربية : ٤٢٣/١ .
(٧٨) صحيح البخاري : ١٦٣/١ .
(٧٩) قائل البيت مجهول : ينظر : شرح المفصل : ١٠٤/١٠ ، ١٠٥ ؛ ومعجم شواهد العربية : ٢٣٠/١ .
(٨٠) ينظر : شواهد التوضيح : ٧٣ ، ٧٤ .
(٨١) ينظر : شواهد التوضيح : ٧٤ .
(٨٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢٧/١ وما بعدها .
(٨٣) المنافقون : ٦ ؛ وينظر : المحتسب : ٣٢٢/٢ .
(٨٤) ينظر : المحتسب : ٢٥٨/١ .
(٨٥) صحيح البخاري : ١٤٣/١ .
(٨٦) وهم طيىء أو أزد شنوءة أو بنو الحارث ، ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٣٩/٢ ؛ والجنى الداني : ١٩٨ ؛ ومغني اللبيب ٦٨٥/١ ؛ وشرح ابن عقيل : ٤٦٨/١ .
(٨٧) هذه لغة مشهورة يعبر عنها النحاة بـ لغة (أكلوني البراغيث)
(٨٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٠٤/١ ؛ وأوضح المسالك : ١٥/٢ ؛ وشواهد التوضيح : ٢٤٧ .
(٨٩) صحيح البخاري : ١٣٨/١ .
(٩٠) لم يعرف قائله : ينظر : شواهد الأشموني : ٤٧/٢ .
(٩١) قائل البيت محمد بن أمية كما في العقد الفريد : ٤٣/٣ .
(٩٢) ينظر : شواهد التوضيح : ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

المصادر والمراجع

-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، ابن البناء الدمياطي ، مصر ، ١٣٥٩ هـ

-اختلاف لفظ الجامع الصحيح للبخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، دراسة نحوية ، للدكتور محمد جاسم الساطوري (اطروحة دكتوراه) ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
-ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ت (٧٤٥ هـ) ، ت . د . رجب عثمان محمد ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر . مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م
-التيسير في القراءات العشر ، ابن الجزري ، ت : د . أحمد محمد مفلح ، دار الفرقان ، الأردن – عمان ، ط الأولى ، ١٤٢١ هـ .
-الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، ت طه محسن ، الموصل ، ١٩٧٦ م .
-حجة القراءات ، عبد الرحمن بن محمد ، ابو زرعة (ت ٣٠٤هـ)، ت:سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د. ط ،د.ت
-الخصائص ، ابن جني ، ت : محمد علي النجار ، مصر ، ١٩٥٢ .
-ديوان ذي الرمَّة ، ت : عبد القدُّوس أبو صالح ، دمشق ، ١٩٧٤ م .
-سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق لجنة من الأساتذة ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
-سنن أبي داوود ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٩٥٢ .
-سنن النسائي ، بشرح السيوطي ، المطبعة المصرية بالأزهر ، مصر .
-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ، ت (٧٦٩ هـ) ، ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة الفكر ، بيروت – لبنان ، د . ت .
-شرح الأشموني على الفيَّة ابن مالك ، دار أحياء الكتب المصرية .
-شرح المفصَّل ، ابن يعيش ، المطبعة المنيرية ، مصر .
-شرح شواهد الإيضاح ، عبدالله بن بري ، ت : د . عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة ، ١٤٠٥ هـ .
-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، محمد بن عبدالله ابن مالك ، ت الدكتور طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط الاولى ، ١٤٠٥ هـ .
-صحيح البخاري ، مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٧٧ هـ .
-صحيح مسلم ، ت محمد فؤاد عبد البياتي ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
-العقد الفريد ، ابن عبد ربَّه ، ط الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
-الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة / ١٩٦٦ م .
-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ابن جني ت : علي النجدي ، وآخرون ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ
-مسند الإمام أحمد ، بيروت ، د . ط ، د . ت .
-معاني القرآن للأخفش ، ت : عبد الأمير محمد أمين الورد ، (أطروحة دكتوراه ، بغداد)
-معاني القرآن للفراء ، ت : أحمد يوسف نجاتي ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥ .
-معجم شواهد العربية ، د . إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ، ١٤١٧ هـ .
-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الانصاري ، ت (٧٦١ هـ) ، ت . حسن حمد والدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
-المقتضب ، المبرد ، ت : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ .
-النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري ، ط الثالثة ، بيروت ، ١٩٦٧ م .